أثر التحول الرقمى

على نظرية الاختصاص القضائى

في منازعات التقاضى الالكترونى

د/أحمد محمد عصام

دكتوراه فى قانون المرافعات

كلية الحقوق – جامعة الاسكندرية

ملخص البحث:

بمناسبة إتجاه الدولة المصرية والعالم أجمع نحو التحول الرقمى ودخول عالم الثورة المعلوماتية فمن المفترض أن هذا التحول سوف يطال الحياه القانونية [1]، ومنها مرفق القضاء الحيوى من خلال الاسهام فى تحقيق سرعة الفصل فى الدعاوى المدنية وعلى الرغم ان وزارة العدل المصرية والنيابة العامة ومحكمة النقض قد إتخذت حزمة من الاجراءات والقرارات لمواكبة ذلك التطور التكنولوجى لتنفيذ برامج التحول الرقمى إلا انه لازلت هناك اشكالية عدم معاجة هذا التطور تشريعيا وان كان قد اخذ به القانون المحاكم الاقتصادية رقم120 لسنة 2008 والمعدل بالقانون رقم146 لسنة 2019.

الا ان قانون المحاكم الاقتصادية يعتبر قانون خاص والمقصود بالمعالجة التشريعية محل بحثنا هو قانون المرافعات المدنية والتجارية المصرى حيث انه يعتبر مرجع لجميع القوانين الاخرى [2]، وجميعها تنص على انه فى حالة عدم وجود نص يرجع فيه الى قانون المرافعات المدنية والتجارية وحتى يكون متماشيا مع التحديثات التى تقوم بها الدولة ومنها الحكومة الالكترونية والتعليم عن بعد و التجارة الالكترونية والمختص بها قانون المرافعات المدنية والتجارية ونرى ان عدم تحديثه يؤثر تاثير

---

[1] د/ اسماعيل سيد اساعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص11.

[2] الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٧٢ قضائية الصادر بجلسة 2020/12/21 الموقع الرسمى لمحكمة النقض

بالغ فى شتى مناحى الحياه الاجتماعية والاقتصادية والعلمية وما نلقى الضوء عليه بالاخص فى هذا البحث هى قواعد الاختصاص التى ينظمها هذا القانون والتى تطلب ضرورة ملحة لاستحداث تشريعات تسهل اجراءات التقاضى الالكترونى ومواجهة مستجدات العصر الرقمى والتكنولوجى.

حصر نطاق البحث:

تم حصر نطاق البحث فى التعريف بالتقاضى الالكترونى والمحكمة الالكترونية والتوقيع الالكتروتى واهم التشريعات الحديثة لبعض الدول الاخذة به وتاثير التحول الرقمى على قواعد الاختصاص المنظمة لعملية رفع الدعوى فى ظل الاتجاه الى رفع الدعوى عن بعد.

أهمية البحث:

تكمن فى ضرورة تعديل بعض مواد قانون المرافعات المدنية والتجارية بما يتناسب مع التحول الرقمى وانشاء الحكومة الرقمية وكيفية استنباط الحلول الملائمة بما يناسب وينسجم مع الواقع المنتظر؛ حيث انه من المعروف والثابت ان المحاكم جزء حيوى من العملية القضائية وكان من الضرورى السعى الى تطويرها بانشاء محاكم ذات تقنية وجودة عالية بما لا يخل بالاسس القضائية وضمانات التقاضى المتعارف عليها بالحاق نظام قضائى الالكترونى مؤمن من خلال ربط الاجهزة القضائية ضمن دائرة الكترونية واحدة وربطها معا لتؤدى عملها عبر الوسائل الالكترونية وهذا امر اصبح ضرورة حتمية اسوة بما تم اتخاذه فى بعض دول

العالم بل وهناك ضرورة اخرى وهى تكدس الدعاوى داخل اورقة المحاكم مما يزيد امد التقاضى وهذا ضد العدالة الناجزة ناهيك عن ظهور ما يعرف بالجرائم الالكترونية ومن غير المقبول ان نعتمد على وسائل واجراءات تقليدية فى العملية القضائية الالكترونية.

ومع ظهور التجارة الالكترونية ودخول الدولة عصر التحول الرقمى فكان لابد من الاستفادة من هذا التطور من خلال ما يتخذه المشرع من توسع فى الوسائل الاجرائية فى عملية التقاضى الالكترونى الذى يعتبر مساير للاتجاهات الحديثة فى المجال الاجرائى [1]. خصوصا بعد ان اصبحت التجارة الالكترونية حقيقة واقعية وليس بمقدور العاملين تجاهلها ويجب على الدولة توفير بيئة قانونية مناسبة للتجارة الالكترونية والا فانها ستكون على الهامش فى ذلك الاقتصاد الرقمى او الشبكى[2].

والتقاضى الالكترونى هو تنظيم معلوماتى يتيح للمتداعين تسجيل دعواهم وتقديم ادلتهم وحضور جلسات المحاكمة تمهيدا للوصول الى الحكم وتنفيذه من خلال وسائل الاتصال الالكترونية كما يتيح سرعة الوصول للمعلومات دون حضورهم الشخصى وهذا يحتاج الى تجهيز المحاكم بهذه التقنيات الحديثة وتاهيل القضاه والجهاز المعاون حتى المحامون فمرفق القضاء بالتاكيد يحتاج الى تطوير حتمى وهو مؤهل لذلك تماما وتطبيقا لذلك اخذت بعض الدول العربية على عاتقها هذا

---

[1] د/ احمد هندى، التقاضى الاعلان القضائى بين الواقع والمنطق فى التظيم القانونى لكل من مصر والكويت وفرنسا، دار الجامعة الجديدة، 1999، ص400.

[2] د/ احمد هندى، التحكيم دراسة اجرائية دار الجامعة الجديدة 2016، ص 311.

التطوير ومنها السعودية والامارات ونرى انه من غير المعقول نظر دعوى تجارة الالكترونية بتشريعات غير محدثة ومواكبة لنظر الدعوى التى من هذا النوع الامر الذى يؤثر على المجتمع ككل فى كافة المناحى ومن الجدير بالذكر ان الاخذ بنظام التقاضى الالكترونى سوف يسهم فى عدالة ناجزة وتقليل امد التقاضى ويقضى على الفساد الادارى.

تساؤلات البحث:

- ما هو اهمية التحول الرقمى لمرفق القضاء؟
- هل يوجد تاثير على قواعد الاختصاص فى ظل التحول الرقمى لمرفق القضاء؟

اهداف البحث:

لفت نظر المشرع بوجود بعض الفجوات التشريعية فى نصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية بشان التحول الرقمى تخص قواعد الاختصاص المكانى، معالجة الصعوبات والمعوقات التى تخص التقاضى الالكترونى عن بعد، والتعرف على الاجراءات والاليات التى اتخذتها الدولة فى تحويل مرفق القضاء الى قضاء الكترونى.

مشكلة البحث:

معالجة الاثار المترتبة على التحول الرقمى فى الجهاز القضائى للدولة فى ظل عدم وجود تشريع يواكب تطورات العصر الرقمى فى قانون المرافعات المدنية والتجارية وخصوصا قواعد الاختصاص المكانى امام المحاكم فى ظل استخدام وسائل الاتصال الالكترونية وصولا الى تحقيق العدالة الاجرائية السريعة والناجزة وبما ينسجم مع الواقع المفروض ومسايرة احداثه بما لا يتعارض مع القواعد القانونية الصحيحة ورد هذا الواقع ووضعه فى موضعه القانونى الصحيح.

منهج البحث:

تم اتباع المنهج الوصفى والتحليلى من خلال استقراء النصوص القانونية لقانون المرافعات المدنية والتجارية وبالاخص الاختصاص المكانى وتطبيقها على التحول الرقمى المنتظر، وفى هذا السياق فاننا سنعالج موضوع البحث المعنون اثر التحول الرقمى على نظرية الاختصاص القضائى في منازعات التقاضى الالكترونى من خلال مبحثين على النحو التالى:

المبحث الاول: أهمية التحول الرقمى فى التنظيم القضائى

المبحث الثانى: تاثير التحول الرقمى على نظرية الاختصاص القضائى

المبحث الاول

اهمية التحول الرقمى فى التنظيم القضائى

يعتبر التحول الرقمى مصطلح حديث فى الاونة الاخيرة ولكننا نرى انه ليس حديث من الناحية الوظيفية فى ظل سرعة انتشاره وتوغله فى جميع مرافق الدولة التى قطعت فيه شوطا كبير بعمل طفرة تكنولوجيا فى جميع مؤسساتها ومنها مرفق القضاء الحيوي.

تعريف التحول الرقمى

يكتسب مصطلح التحول الرقمى اهتمام بحثى كبير فى الاوساط الاكاديمية وحتى الان لم يتم التواصل الى مصطلح منضبط نحو مفهوم التحول الرقمى الى ان توصلنا الى بعض التعريفات التى يجدها الباحث انها من مفهوم خاص حتى الان و من ضمن هذه التعريفات.

ان التحول الرقمى يعتبر عملية معقدة تتطلب التزام جميع موارد المنظمة البشرية والمادية والتنظيمية والتكنولوجيا بتطبيق التقنيات الرقمية فى جميع انحاء المنظمة [1].

[1] د/ اسر احمد خميس اثر التحول الرقمى على الاداء الوظيفى للعاملين فى البنوك التجارية المصرفية المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية كلية التجارة جامعة دمياط المجلد الثانى العدد الثانى الجزء الثالث يوليو 2021 ص 1005.

وهناك تعريف اخر يعتبر التحول الرقمى انه توظيف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المؤسسات والهيئات سواء الحكومية او الخاصة بهدف تطوير الاداء المؤسسى والخدمات وتحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة الفاعلية والانتاجية مما يهدف حسن سير العمل داخل المؤسسة فى كافة اقسامها[1].

ويعرفه الباحث على انه عملية يتم بها تحويل جميع الورقيات والمعاملات التقليدية داخل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الى الكترونية باستخدام كافة الوسائل التكنولوجيا الحديثة من شبكة انترنت و كاميرات و هواتف واجهزة سمعيات بهدف التسهيل والتيسير على المواطن من حصوله على خدماته واحتيجاته المطلوبة بصورة قانونية ناجزة وسريعة.

وهذا ماتتطلبه المرحلة الراهنة التى تتبنها الدولة والمتماشية مع الاتجاهات العالمية.

ومن خلال هذا التعريف نجد ان محاكم الدولة المصرية فى اشد الاحتياج الى تطبيق التحول الرقمى داخل النيابات والمحاكم المختلفة ولكن كيف يتم هذا التحول والى اى مدى يجوز تطبيقه وخصوصا قواعد الاختصاص المكانى التى ينظمها قانون المرافعات المصرى وللتعرف على ذلك المدى سوف نقوم بسرد بعض التعريفات الالكترونية القضائية كالاتى

---

[1] د/ محمود عبدالله محمد منصور التحول الرقمى كالية لتنمية راس المال البشرى بمؤسسات التعليم الجامعى مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان ص172 العدد 53 ابريل 2021.

تعريف التقاضى الالكترونى:

اصبح مصطلح التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية ليس بالغريبً ؛ على الرغم انه مصطلح قانوني حديث النشأة لم يتم استخدامه حتى وقت قريب من قبل فقهاء القانون على المستويين العربي والدولي باستثناء عدد محدود جدًا منهم؛ والتقاضي الإلكتروني تم التطرق له فى بداية الألفية الثالثة، ويقصد به رفع الدعاوى الإلكتروني في المحاكم،[1]. وهو يعتبر طفرة تكنولوجيا فى فقه القانون في ظل التقدم التقني المعلوماتي، وما له من مردود إيجابي على عملية التقاضى ، وعرفه البعض الاخر بأنه: "عبارة عن سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة، [2]. وهذا النظام القضائى يعتبر نظام معلوماتي متكامل الأطراف والوسائل، وهو يعتمد على منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الإنترنت) بنظر الدعاوى والفصل بها، مع إخضاع هذه الوسائل والإجراءات التي تمت من خلال الأصول المتبعة في الإثبات، بهدف الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين [3].

والدعوى هى وسيلة تحريك القضاء لحماية الحق وهى الوسيلة التى خولها القانون

---

[1] د/ محمد على سويلم، التقاضى عبر الوسائل الالكترونية فى المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، 2020، ص33.

[2] أ/ محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، دار النهضة العربية، 2013، ص66؛

[3] د/ محمد عصام إبراهيم الترساوي، إلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2019.

صاحب الحق فى الالتجاء الى القضاء لحماية حقه[1].

ويوجد شروط عامة للدعوى وضعها المشرع بدونها لا تقبل الدعوى ولا نتحدث هنا عن شرط الصفة والمصلحة الاساسيين لانها من الشروط العامة البديهية ولكن نتحدث عن بعض الشروط الخاصة مثل المواعيد الخاصة ببعض الدعاوى فهل هذه الشروط الخاصة سوف تتاثر وتتجهة الى التعديل فى ظل التقاضى الالكترونى ورفع الدعوى عن بعد ونحن نرى انه لا مانع من تعديلها حيث ان مضمون تلك المواعيد اجرائى لا يؤثر على مضمون العدالة فى حالة تعديلها

ولما لهذا المصطلح من دلالة عن استخدام وسائل تقنية حديثة يتم من خلالها اجراءات الخصومة [2]. التي يرغب ايا من أحد أطراف الدعوى القيام بها، وكان لابد ان يتم اتباع إجراءات حديثة ومتطورة ومتطورة في قانون المرافعات المصرى أمام المحاكم بواسطة وسائل الاتصال الإلكترونية وتحقيق العدالة بين المواطنين بأقصر الطرق وأسرعها وهذه العملية تندرج تحت مسمى المحكمة الالكترونية التى تعد نقلة نوعية تواكب مستجدات ومتطلبات الوقت الحالى لارتباطها بعملية تحويل البيانات الى معلومات يسهل التعامل معها بشكل يومى [3].

---

[1] د/ احمد هندى المرافعات المدنية والتجارية دار الجامعة الجديدة2021 ص 186.

[2] يقصد باجراءات الخصومة مجموعة الاجراءات التى تبدا من وقت ايداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب الى حين صدور الحكم فى موضوعها او انقضائها بغير حكم فى الموضوع د/ احمد هندى المرافعات المدنية والتجارية دار الجامعة الجديدة2021 ص 305.

[3] د/ جابر فهمى عمران لوجستيات التقاضى دار الجامعة الجديدة 2014 ص104

ولكن كيف يتم ذلك فى ظل خضوع اجراءات رفع الدعوى لقواعد الاختصاص التى ينظمها قانون المرافعات المدنية والتجارية المصرى وهذه القواعد هى التى تبين المنازعات والحدود التى تدخل فى سلطة كل محكمة فى مواجهة الاخرى [1] وهل هذا التطور سوف يؤثر على قواعد الاختصاص وخصوصا ان هذا التطور اصبح يلامس المنظومة القضائية فى كافة صورها وتجده ظهر عندما انحصر النظام الورقي اليدوي المتبع في إجراءات التقاضي التقليدية والاستعانة بالنظام الإلكتروني للتخلص من الكم الهائل للورق التي تكاد تملئ بها غرف المحاكم، والتى تؤدى الى تاخر الفصل فى القضايا [2]. وخصوصا بعد ان احتلت الطباعة محل الكتابة اليدوية [3]. وفى جمهورية مصر العربية اعتمد النائب العام بتاريخ 12 مارس 2020 نشر برنامج العدالة الجنائية الإلكتروني بجميع نيابات الجمهورية، في إطار سياسة التحول الرقمي لإنفاذ القانون، حيث تم إدراج جميع التحقيقات التي تجريها النيابة العامة والقرارات المتعلقة بها ووجْه التصرف فيها في ذلك البرنامج بشكل الكتروني، ويتيح للنائب العام وقادة النيابة العامة متابعة سير تلك التحقيقات بصورة فورية، فضلاً عن توفير نُسَخ رسمية منها لذوي الشأن. كما أصدر النائب العام القرار رقم 346 لسنة 2020 بشأن إنشاء إدارة التحول الرقمي لإنفاذ القانون

---

[1] د/ احمد هندى المرافعات المدنية والتجارية دار الجامعة الجديدة2021 ص 83.

[2] د/ زعزوعة نجاه المحكمة الالكترونية بين المفهوم والتطبيق مجلة البحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة تلمسان الجزائر المجلد 4العدد 2 لسنة2021 ص96.

[3] د/ اسماعيل سيد اساعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص97.

والذى نص على أن تتولى الإدارة أحد أعضاء النيابة العام بدرجة محام عام على الأقل، ويعاونه عدد كاف من الأعضاء يصدر بتحديدهم قرار من النائب العام، ويلحق بالإدارة عدد من الموظفين المتخصصين وفقا للهيكل الإداري الذي يصدر في هذا الشأن. [1].

وهى تعد خطوة جيدة للنيابة العامة لمواكبة التطور الهائل فى مجال الثورة المعلوماتية وتنفيذا لسياسة الدولة الحديثة فى تطوير ورقمنة جميع مرافق الدولة كما ان هذا التطورًا الملحوظ يحسن فى أداء النيابة العامة سعيًا لتحقيق رسالتها فى صيانة المجتمع من أخطار الجرائم المختلفة، وحرصها على مواجهة التحديات التى كانت تعوق أعمال أعضائها لتوفر لهم المناخ الأفضل الذى يمكنهم من أداء رسالتهم على أفضل وجه كما ان «النيابة العامة» تواكب توجه مؤسسات الدولة فى تفعيل سياسة التحول الرقمى فى كافة أعمالها؛ إذ إنها تعتمد على برنامج «العدالة الجنائية» فى تداول القضايا بين النيابات ورئاستها بصورة رقمية دون تداول أوراقها، وهو ما اكدته احكام محكمة النقض بحجية المحررات الالكترونية سواء تم تخزينها او ارسالها او استقبالها بوسيلة الكترونية [2]. فضلًا عن تفعيلها تلك السياسة فى تنفيذ الأحكام القضائية.

تعريف المحكمة الالكترونية

---

[1] القرار رقم 346 لسنة 2020 بشأن إنشاء إدارة التحول الرقمي لإنفاذ القانون بمكتب النائب العام نشر بالجريدة الرسمية، العدد 31 مكرر (و)، بتاريخ 26أغسطس 2020.

[2] الطعن رقم 1378 لسنة 88 قضائية الصادر بجلسة 2020/1/19 الموقع الرسمى لمحكمة النقض

المحاكم الالكترونية هى احد التطبيقات العديدة لثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهذا المصطلح لم يظهر الا عقب ظهور مصطلح الحكومة الالكترونية الذى يشمل كافة التعاملات الالكترونية ومنها المحكمة الالكترونية بخدمات المحاكم [1].والمحكمة الالكترونية هى التى تقوم بجميع الاعمال الموكلة اليها قانونا باستخدام الحاسب الالى الذى يحتوى على البرامج الخاصة بتطبيق اجراءات التقاضى والموصول بشبكة الانترنت لاختصار الوقت واصدار الاحكام بابسط واسرع الطرق دون الحضور الشخصى للمحكمة [2]. وهى محكمة لا حضور فيها للخصوم أو ممثليهم وتقدم فيها جميع الاوراق والمستندات عبر الانترنت[3].

وهذا التعريف يبين ان المحكمة تتلقى الطلبات طيلة ايام الاسبوع وخلال 24 ساعة من السادة المحاميين اذا رغبو فى اجراءات رفع الدعوى الكترونيا عبر البريد الالكترونى [4]. وعقب ذلك يقوم الموظفين المخ لمستخدم اما بالقبول او الرفض ثم يتم تصين بارسال المستندات الى المحكمة المختصة بعد التاكد من هوية ا ارسال

---

[1] د/ هادى حسين عبد على الكعبى مفهوم التقاضى عن بعد ومستلزماته مجلة المحقق المحلى للعلوم القانونية والسياسية العدد الاول السنة الثامنة 2016.

[2] د/ هادى حسين عبد على الكعبى مفهوم التقاضى عن بعد ومستلزماته مجلة المحقق المحلى للعلوم القانونية والسياسية العدد الاول السنة الثامنة 2016.

[3] د/ احمد هندى التقاضى الالكترونى دار الجامعة الجديدة 2014 ص53 .

[4] د/ زعزوعة نجاه المحكمة الالكترونية بين المفهوم والتطبيق مجلة البحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة تلمسان الجزائر المجلد 4العدد 2 لسنة2021 ص97.

رسالة للمتقاضى يعلمه فيها باستلام المستندات والقرارات المتخذة بشانها [1].

تعريف التوقيع الإلكتروني:

صدر القانون رقم 15 لسنة 2004 بتنطيم التوقيع الالكترونى المعرف فى المادة 1 الفقرة ج [2]. وصدرت عدة تعديلات على اللائحة التنفيذية لهذا القانون والمتعلقة بالاشتراطات الفنية والتقنية للاعتراف بحجية المحرر الالكترونى والتوقيع الالكترونى فى الاثبات واهم ما استحدثته اللائحة التنفيذية فى ان القانون ذاته فى المادة 15[3]. استوجب لثبوت الحجية للمحررات الالكترونية ليس فقط استيفاء الشروط التى وضعتها المادة 18 [4]. من القانون ولكن ايضا استخدام الضوابط

---

[1] د/ امير فرج يوسف المحاكم الالكترونية المعلوماتية والتقاضى الالكترونى المكتب العربى الحديث2014 ص31.

[2] القانون رقم 15 لسنة 2004 بتنطيم التوقيع الالكترونى المادة 1 الفقرة ج ما يوضع على محرر الكترونى ويتخذ شكل حروف او ارقام او رموز او اشارات او غيرها ويكون له طابع متفرد يسمح بتحديد شحص الموقع ويميزه عن غيره

[3] القانون رقم 15 لسنة 2004 بتنطيم التوقيع الالكترونى المادة 15 للكتابة الالكترونية وللمحررات الالكترونية ، في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية، ذات الحجية المقررة للكتابة والمحررات الرسمية والعرفية في أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية ، متى استوفت الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وفقا للضوابط الفنية والتقنية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون

[4] القانون الالكتروني والكتابة الالكترونية والمحررات الالكترونية بالحجية في الإثبات إذا ما توافرت فيها الشروط الآتية رقم 15 لسنة 2004 بتنطيم التوقيع الالكترونى مادة 18

يتمتع التوقيع:

الفنية والتقنية التى تحددها لائحته التنفيذية ولذلك اوردت نصوص هذه اللائحة عدة تعريفات تستخدم فى اعمال الضوابط التقنية لتنفيذ اشتراطات القانون ومنها على سبيل المثال الختم الالكترونى الذى يقوم بنفس وظيفة التوقيع الالكترونى بالنسبة للاشخاص الاعتبارية [1].وهذا ما اكدته محكمة النقض فى ظل التطوير المتلاحق للاعتماد على الالكترونية المحررات الرسمية واعنماد حجية الاثبات الالكترونى فى ثبوت نسبة المحرر الى صاحبه وهو ما يبرر منح حجية الالثبات لكل الدعامات الورقية او الالكترونية متى تقيدت الاخيرة بالشروط التى حددها القانون [2].

(أ) ارتباط التوقيع بالموقّع وحده دون غيره.

(ب) سيطرة الموقّع وحده دون غيره على الوسيط الإلكتروني.

(ج) إمكانية كشف أي تعديل أو تبديل في بيانات المحرر الالكتروني او التوقيع الإلكتروني .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الضوابط الفنية والتقنية اللازمة لذلك.

[1] الوقائع المصرية العدد(95) تابع فى 2020/4/23 المصدر بالقرار الوزارى رقم 2005/109

[2] د/ احمد شرف الدين ضوابط حجية المحررات الالكترونية فى الاثبات تعليق على تحديثات اللائحة التنفيذية لقانون التوقيع الالكترونى فى ضؤ احكام محكمة النقض المجلة الدولية للفقة والقضاء والتشريع العدد 1 لعام 2021 ص 96.

وفي مصر:

اصدرت وزارة العدل يناير 2021 الماضى[1]. خدمة إقامة الدعاوى المدنية عن بعد فى ست محاكم

ابتدائية هى محاكم: «القاهرة الجديدة وبورسعيد وشمال القاهرة و جنوب القاهرة وجنوب الجيزة وشمال الجيزة»، وأوضحت أن الخدمة خطوة على طريق تطوير منظومة التقاضى الإلكترونى، تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية بتطوير منظومة التقاضى وميكنتها، واتساقاً مع سياسة التحول الرقمى التى تنتهجها الدولة.

وتتمثل تلك الخدمة فى إمكانية إقامة الدعاوى المدنية وسداد الرسوم وتحديد الجلسات والإخطار بمواعيدها، دون التوجه للمحكمة، [2].وتعمل هذه الخدمة من خلال بوابة مصر الرقمية، وتتمثل خطوات تلك الخدمة فى أن يدخل المتقاضى على خدمات المحاكم من خلال بوابة مصر الرقمية ويختار المتقاضى خدمة إقامة دعوى ويحدد المتقاضى المحكمة الابتدائية التابع لها دائرته ثم يحدد نوع الدعوى المدنية التى يريد أن يقيمها ويرفق المستندات التى لديه من خلال مسحها ضوئيا وتقوم المحكمة المختصة بتحصيل رسوم التقاضى إلكترونيا وتحدد موعدا لنظر أولى الجلسات وتخطر المحكمة المتقاضى بموعد الجلسات فى رسالة إلكترونية.

---

[1] صدر بوزارة العدل بتاريخ السبت الموافق 2 يناير 2021.

[2] د/ زعزوعة نجاه المحكمة الالكترونية بين المفهوم والتطبيق مجلة البحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة تلمسان الجزائر المجلد 4العدد 2 لسنة2021 ص97

ونجد ان قرار وزارة العدل حريص على عدم الاخلال بمبادئ وضمانات التقاضى وهى المواجهة احدى الحقوق المكفولة للاطراف [1].

وان كنا نرى ان بعض الدول العربية قد اخذت بنظام الفيديو كونفرانس دون حضور الاطراف كما سوف ياتى عرضه و ان هذا النموذج لا يجوز تطبيقه فى بعض القضايا التى تحتاج الى تقدير السلطة القضائية فى الوقت الحالى اذ ينبغى على القاضى مسايرة معطيات العصر التكنولوجى للاستفادة منها فى فهم الوقائع واستجلاء وجه الحق فيها وتكوين عقيدته التى لا تتحقق الا بحضور الاطراف امامه[2].

وتطبيقا لذلك قامت وزارة العدل باعداد مشروع مثول المتهمين المحبوسين احتياطيًا بالسجون العمومية والمركزية[3]. عن بعد من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية فى مجال تيسير وتحسين إجراءات التقاضى من المشروعات التى تبنتها وزارة العدل والذى من خلاله يمكن للقضاة داخل قاعة مجهزة بالمحكمة نظر تجديد حبس المتهمين الذين يتواجدون داخل السجون فى قاعات أيضا مجهزة بحضور المحامين من خلال تلك الشبكة التليفزيونية المغلقة والمؤمنة بين المحاكم والسجون ويعد ذلك

---

[1] الطعن رقم 10379 لسنة 89 قضائية الصادر بجلسة 2020/1/27 الموقع الرسمى لمحكمة النقض

[2] د/ نبيل عمر امتناع القاضى عن القضاء بعلمه الشخصى منشاة المعارف الاسكندرية 1998 ص55

[3] صدر بوزارة العدل بتاريخ الاحد الموافق18 سبتمبر 2020.

تطبيقا لفكرة تنفيذ الاحكام الالكترونيا وتسهيل اجراءات المتقاضين و دون إخلال بضمانات المتهم المقررة فى الدستور والقانون ويهدف المشروع إلى نظر تجديد حبس المتهمين دون الحاجة إلى نقل المتهمين من مقار حبسهم، بهدف الحد من المخاطر الأمنية أثناء نقل المتهمين وتوفير نفقات نقل المتهمين[1] . ونستنتج مما سبق ذكره انه يمكن الاستغناء عن النظم التقليدية والاعتماد على النظم الحديثة عبر الموقع الالكتروني القضائى[2].

ونصت المادة (14) من القانون 146 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام القانون 120 لسنة 2008، بشأن المحكمة الاقتصادية على أنه فيما عدا حالات الطعن بالنقض، يجوز إقامة الدعاوى التي تختص بها المحكمة الاقتصادية والطعن على الأحكام الصادر فيها من الأشخاص والجهات المقيدة بالسجل الإلكتروني، وذلك بموجب صحيفة موقعة ومودعة إلكترونيًا بالموقع المخصص لقلم كتاب المحكمة الاقتصادية المختصة، وتقيد الدعوى بعد سداد المدعي الرسوم والدمغات المقررة قانونًا إلكترونيًا، ورفع المستندات إلكترونيًا..."[3].

وقد بينت المادة (13) من القانون 146 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية السداد الإلكتروني كوسيلة توفرها المؤسسات المالية

---

[1] صدر بوزارة العدل بتاريخ الثلاثاء الموافق 17

[2] د/ زعزوعة نجاه المحكمة الالكترونية بين المفهوم والتطبيق مجلة البحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة تلمسان الجزائر المجلد4 العدد 2 لسنة2021 ص99,

[3] نشر بالجريدة الرسمية، العدد 31 مكرر (و)، بتاريخ 7 أغسطس 2019.

المصرفية وغير المصرفية لسداد كافة رسوم استخدام خدمة التقاضي الإلكتروني بالمحاكم الاقتصادية والرسوم القضائية والدمغات المقررة لإقامة الدعاوى، ومنها: البطاقات المدفوعة مسبقًا (بطاقات السحب والإئتمان) الحوالات المصرفية وعرفت المادة (1) من قانون تنظم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات المصري رقم (15) لسنة 2004: "أ- الكتابة الإلكترونية بأنها: "كل حروف أو أرقام أو رموز أو دلالة قابلة للإدراك. ب- المحرر الإلكتروني بأنه: "رسالة بيانات تتضمن معلومات تنشأ أو تدمج أو تخزن أو تستقبل كليًا أو جزئيًا بوسيلة إلكترونية أو رقمية أو ضوئية أو بأية وسيلة أخرى مشابهة" [1].

كما صدرت عدة تعديلات بالقانون رقم 146 لسنة 2019 المعدل على بعض أحكام قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية الصادر برقم 120 لسنة 2008، وتتعلق هذه التعديلات بإعلان الدعوى وقيد صحيفتها وسداد رسومها وسيرها إلكترونيا ورفع المستندات والمذكرات إلكترونيًا... إلخ.

وعرفت المادة (13) من قانون المحاكم الاقتصادية رقم 146 لسنة 2019 الموقع الإلكترونى بأنه: "موقع خاص بالمحكمة الاقتصادية المختصة والمخصص لإقامة وقيد وإعلان دعاوى إلكترونيًا". واضاغة الى هذا التعديل صدر قرار وزير العدل رقم 8548 لسنة 2020 والمتضمن انشاء سجل الكترونى موحد للمحاكم

[1] د/ محمد على سويلم، التقاضى عبر الوسائل الالكترونية فى المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، 2020، ص142.

الاقتصادية لقيد العنوان الكترونى المختار للجهات والاشخاص راغبى الحصول على خدمة التقاضى الاكترونى لاعلانهم بجميع اجراءات الدعوى الكترونيا [1].

وتماشيا مع ما سبق عرضه أطلقت وزارة العدل «إدارة التحول الرقمى ومركز معلومات النيابة العامة» بمكتب النائب العام خدمةَ «منظومة العرائض الإلكترونية الموحدة للنائب العام» عبر الموقع الرسمى «للنيابة العامة» وذلك فى إطار تفعيل سياسة التحول الرقمى بـ«النيابة العامة» وميكنة أعماله، إذ تتيح تلك الخدمة لذوى الشأن أو وكلائهم داخل الجمهورية وخارجها إلكترونيًّا عن بُعد تقديمَ عرائضهم وشكاواهم وبلاغاتهم كما تكفل الخدمةُ تسهيلَ متابعة العرائض المقدمة وما آلت إليه إلكترونيًّا عن بُعد برسائل نصيَّة ترسلها «النيابة العامة» إلى مقدمى العرائض عبر الهواتف المحمولة والبريد الإلكترونى، إذ كفلت تلك المنظومة ترابطًا إليكترونيًّا ناجزًا داخل «النيابة العامة»؛ تسهيلًا على المواطنين وحفظًا لأوقاتهم، وحرصًا على تحقيق العدالة الناجزة[2].

ومن تجارب بعض الدول

في الولايات المتحدة الأمريكية

يعطى الدستور الامريكى الحق لكل ولاية من الولايات الخمسين حق سن تشريعات

---

[1] الوقائع المصرية العدد 279 بتاريخ 9 ديسمبر 2020.

[2] د/ زعزوعة نجاه المحكمة الالكترونية بين المفهوم والتطبيق مجلة البحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة تلمسان الجزائر المجلد4 العدد 2 لسنة2021 ص99,

خاصة بكل ولاية [1]. الى ان اصدر البيت الابيض قواعد تنظيم التجارة الالكترونية الحديثة متضمنة صدور القانون الاتحادى الامريكى الذى ارسى مبدا الاستفادة من الوسائل الالكترونية الحديثة[2]. حيث اتاح للقضاه والمحامين والخصوم الاطلاع على ملف الدعوى (online) ومعرفة تفاصيل الدعوى وما تم فيها وهذا النظام تم العمل به منذ عام 2000[3].

ويتم رفع الدعوى إلكترونيًا عبر موقع إلكتروني خاص تملكه شركة خاصة يقع مركزها الرئيسي في مدينة سانتا بربرا بولاية كاليفورنيا"، وقد بدأت في تشغيل هذا الموقع في غضون شهر "أيلول" سبتمبر عام 1999[4]. وتم الاعتماد على الاخذ بالوسائل الحديثة فى طرق الاعلان القضائى الالكترونى على المستوى الفيدرالى بشرط وجود اتفاق على استخدام هذه الاساليب [5].وهذه القواعد قررت ان موافقة الخصوم على الايداع الالكترونى موافقة ضمنية على قبول الاعلان بالبريد

---

[1] د/ اسماعيل سيد اساعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص261.

[2] د/ احمد هندى التقاضى الالكترونى دار الجامعة الجديدة 2015 ص34.

[3] د/ اسماعيل سيد اساعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص263.

[4] د/ هادي حسين عبد العلي الكعبي، أ. نصيف جاسم محمد الكرعاوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، السنة الثامنة، 2016، ص284.

[5] د/ اسماعيل سيد اساعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص264.

الالكترونى وتعنى التزامه الاجابة على الدفوع والطلبات بذات الوسيلة الالكترونية وتم تصميم موقع خاص يتضمن جميع عناوين البريد الالكترونى للخصوم فى جميع الدعاوى وقد انتهجت ولاية بنسلفانيا ونيفادا وهاواوى نفس النهج بالنسبة لاعلان الدعوى الكترونيا [1]. وبذلك يكون النظام القانونى الامريكى من اوائل النظم التى استجابت لاستعمال الوسائل الحديثة بالايداع الالكترونى الى ان تم تعميم هذا النظام فى محاكم كافة الولايات وتبع ذلك الاخذ بنظام الاعلان والاخطار الالكترونى باستخدام البريد الالكترونى للخصم طبقا لنص المادة الرابعة من قانون المرافعات الاتحادى [2].

فى دولة الامارات العربية

اصبحت دولة الامارات تتصدر قائمة الدول الاكثر شفافية فى نظامها القضائى بعد ادخال الوسائل الالكترونية الحديثة فى كافى مناحى الحياه[3]. وقامت بانشاء محكمة اليوم الواحد فى امارة راس الخيمة بالقرار رقم 38 لسنة 2016 وهذه المحكمة تختص بنظر الدعاوى المدنية والتجارية التى تقل قيمتها عن 20 الف درهم وتشكل من قاض فرد ويتم دعوة الخصوم الكترونيا ويصدر الحكم فى نفس يوم تسجيلها بعد سماع الاطراف وفى يناير 2017 انشات المحكمة الجزئية بامارة

---

[1] د/ احمد هندى التقاضى الالكترونى دار الجامعة الجديدة 2015 ، ص49 .

[2] د/ اسماعيل سيد اساعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص271.

[3] د/ اسماعيل سيد اساعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص388.

راس الخيمة تنظر قضاياها بجلسة واحدة دون الحاجة الى تاجيل على ان تقبل الاستئناف [1]. كما نص القانون الاتحادى رقم 10 لسنة 2014 المعدل لقانون الاجراءت المدنية رقم 11 لسنة 1992 المادة 42 على انه ترفع الدعوى الى المحكمة بناء على طلب المدعى وذلك بايداع صحيفة الدعوى لدى مكتب ادارة الدعوى او بقيدها الكترونيا كما اجاز ان يتم اعلان صحف الدعاوى او الطعون الكترونيا [2]. وفى عام 2013 تم تدشين المحكمة الذكية بالامارات وفى هذا النظام يتم ايداع الدعوى الكترونيا من قبل المحامين ويستطيع القاضى متابعة الدعوى والحصول على اى نسخة عن بعد [3]. واصبح بمقدور المحامين واصحاب الصفة تسجيل دعواهم من خلال موقع محاكم دبى دون التقيد بوقت او مواعيد [4].

ومن هنا نجد ان استخدامات التكنولوجيا فى القضاء لها صور متعددة ومتدرجة فلم يعد الامر قاصرا على الكترونية التقاضى باستخدام الوسائل الرقمية فى رفع الدعوى واعلانها وتبادل مستنداتها ولكن امتد الى اصدار الاحكام دون تدخل بشرى من القاضى نفسه او القاضى الربوت وان الامر لم يعد قاصر على التحول الرقمى بل

---

[1] د/ احمد هندى المرافعات المدنية والتجارية دار الجامعة الجديدة2021 ص 26.

[2] د/ سيد احمد محمود نحو الكترونية القضاء المدنى الاماراتى بحث منشور مجلة الحقوق– جامعة عين شمس المعنون مؤتمر القانون والتكنولوجيا المنعقد فى ديسمبر2017 ص311.

[3] د/ احمد هندى التقاضى الالكترونى دار الجامعة الجديدة 2015 ، ص64 .

[4] موقع محاكم دبى والخدمات المقدمة عليه والنماذج الخاصة بالتعاملات.

اننا اصبحنا فى مرحلة الذكاء الاصطناعى[1].

وفى المملكة العربية السعودية:

اتخذت بعض الخطوات الجادة فى سبيل تطبيق نظام التقاضى الالكترونى باستخدام النظام الشامل ابتدا من التسجيل الالكترونى للدعوى القضائية واجراء الاعلان الالكترونى وانتهاءه باصدار الحكم القضائى وذلك بمقر محكمة جدة حيث نظم المشرع السعودى [2]. اعلان الاوراق القضائية فى نظام المرافعات الشرعية على ان يتم التبليغ بواسطة المحضرين بناء على الخصم او ادارة المحكمة او امر القاضى ويقوم الخصوم او وكلاؤهم بتوجيه الاجراءات وتقديم اوراقها للمحضرين لتبليغها ويجوز التبليغ بواسطة صاحب الدعوى اذا طلب الدعوى ذلك ولم ينظم الاعلان بالوسائل الالكترونية الحديثة صراحة وان كان قد اخذ بالاعلان المباشر من قيل المدعى او طالب الاعلان [3].

وصدر نظام المرافعات الشرعية السعودى الاخير الصادر فى عام 1435هج/2014 علامة فارقة فى التقاضى الالكترونى فى المملكة العربية

---

[1] د/ سحر عبدالستار امام جائحة كورونا وتداعياتها على المنظومة القضائية دار النهضة العربية 2020 ص91.

[2] المادة 12 من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكى رقم (م/21) بتاريخ 1421/5/20 .

[3] د/ اسماعيل سيد اساعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص404.

السعودية بعد ان قنن الاعلان بعدة وسائل الكترونية حديثة منها التبليغ بواسطة المحضرين بناء على امر القاضى او طلب الخصم او ادارة المحكمة ويقوم الخصوم او وكلاؤهم بمتابعة الاجراءات وتقديم اورقها المحضرين لتبليغها ويجوز التبليغ بوساطة صاحب الدعوى اذا طلب [1]. واصبح من الجائز تدوين بيانات صحف الدعاوى والتبليغات ومحاضر الدعاوى والانهاءت عبر ذلك الكترونيا ويكون لها حكم المحررات المكتوبة وفقا لنظام التعاملات الالكترونية[2].

وقيل ان هناك صعوبات تعترض مسيرة تطور العملية القضائية من حيث تطبيق إجراءاتها بوسائل التقنية العلمية الحديثة والتي

تتمثل في عدم وجود تشريعات كافية من قوانين وطنية ومعاهدات دولية تنظيم أحكام التقاضي الإلكتروني، وآلية تطبيق إجراءاته، والأحكام التي يصدرها وكيفية تنفيذها، وإن كان بعضها يواكب هذه المستجدات إلا أن البعض الآخر يحتاج إلى تدخل تشريعي لتعديلها مع وجود حالات في ظل غياب النصوص تحتاج إلى وضع تنظيم قانوني لها من خلال استحداث نصوص جديدة لمعالجتها.

كذلك من الصعوبات ضعف الإلمام باللغات الأجنبية إلى جانب ضعف الثقة والأمان بشبكة الإنترنت، للتأكد من مصداقية نقل المستندات والكتابة والتوقيع

---

[1] د/ اسماعيل سيد اساعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص406.

[2] جريدة الجزيرة الرئيسية المملكة / محليات اعلان 26 يناير 2015 – 6 ربيع الاخر 1436.

الإلكتروني عبر الوسائط الإلكترونية[1].

ولا شك في زوال تلك الصعوبات والعقبات بالتطور التكنولوجي في وسائل الاتصال الحديثة، والجهود العلمية المخلصة واعتراف جميع دول العالم بالتقنيات الحديثة والتعامل معها بمصداقية بعد توثيقها، من خلال تبني مجموعة آليات يمكن أن تصنع الأسس العلمية القانونية والإدارية لتطبيقها تطبيقًا جيدًا وناجحًا وتجاوز كل الصعوبات التي تعترض مسيرة تطور الإجراءات القضائية[2]. ناهيك عن امتصاص مشاكل المواطنين الناجمة من ازدحام المحاكم[3]. كما ان انعكاس هذا التاثير على مرفق القضاء ينتج اثره فى تحقيق العدالة الناجزة المنشودة ومن مميزاته ايضا انه سوف يغلق باب التاجيلات الناتجة عن تخلف حضور الجلسات بافتعال الاعذار لكسب الوقت والتسويف الذى يفعله بعض الخصوم كما انه سوف يقلل من تكدس الدعاوى القضائية و ان من ضمن مميزاته انه يجعل تداول الاوراق والمستندات اكثر امانا ويضمن عدم فقد اى ورقة من الملفات جراء تداولها [4]. كما

---

[1] د/ خيري عبد الفتاح، فض المنازعات بالتحكيم الإلكتروني، دار النهضة العربية، 2012، ص42.

[2] د/ محمد على سويلم، التقاضى عبر الوسائل الالكترونية فى المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، 2020، ص156.

[3] الأستاذ محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، دار النهضة العربية، 2013، ص13 ليلى عصمانى نظام التقاضى الالكترونىالية لنجاح الخطط التنموية مجلة الفكر العدد الثالث عشر2016 كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة، ص218.

[4] د/ سحرعبد الستار امام، انعكاسات العصر الرقمى على قيم وتقاليد القضاء، بحث منشور فى

يساعد فى استبدال الارشيف الورقى بارشيف الكترونى مما يساعد فى سرعة بحث واستخراج الملفات.

وقيل ايضا ان هناك مميزات عدديدة لعل اهمها ان اجراءات الدعوى تتم ابتداء من تقديم واعلان صحيفة الدعوى وحتى صدور حكم نهائى فيها باستخدام وسائط الكترونية دون الحاجة لانتقال الاطراف لمقر المحكمة وكذلك يستطيع المحامى الالكترونى ان يتواجد فى جميع انحاء العالم ويعطى استشاراته عبر شبكة الانترنت [1]. وهذا ما تتميز به التكنولوجيا الحديثة فى التطوير وتوفير سبل الراحة للبشرية من توفير الجهد والوقت دون التقيد بالزمان والمكان لتحقيق العدالة الاجرائية الناجزة للمتقاضين [2]. وبذلك يتم القضاء على مشكلة البعد الجغرافى بين الدول وتكاليفها الباهظة [3].

يتضح مما سبق ان التكنولوجيا الحديثة لها اثر بالغ فى تطوير مرفق القضاء الذى ينعكس اثره على المواطنين وان بعض الدول قد اخذت به وثبت نجاحه بشرط تنفيذ بنية تحتية بعمل شبكة ربط مؤمنة تتيح للقاضى والخصوم الاستفادة منها دون

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد العاشر، ص53.

[1] د/ سيد احمد محمود، دور الحاسب الالكترونى امام القضاء، دار النهضة العربية، 2008، ص30.

[2] د/ سحرعبد الستار امام، انعكاسات العصر الرقمى على قيم وتقاليد القضاء، بحث منشور فى مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد العاشر، ص53.

[3] صفوان محمد شديفات التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية الدراسات علوم الشريعة والقانون المجلد 41 العدد 1 لسنة 2015 عمادة البحث العلمى الجامعة الاردنية ص353

تعطل و للقاضى فى سبيل ذلك ان يتحقق من الوقائع والمستندات كيفما يشاء كما ان للخصوم والمحامون لهم نفس الكيفية من التاكد من حسن سير دعواهم والاستفادة من قاعدة المعلومات التشريعية والقضائية

المبحث الثانى

تاثير التحول الرقمى على نظرية الاختصاص القضائى

رغم الضرورة الملحة والحتمية فى استخدام ادوات العصر الرقمى وتطبيقاته المختلفة فى المنظومة القضائية الا ان هناك مخاوف من احتمالية المساس بقيم وتقاليد القضاء التليدة ومبادىء القضاء الرصينة من استخدام هذه التكنولوجيا حفاظا على الحقوق والحريات احد ضمانات التقاضى المعترف بها عالميا ولذا يجب توظيف هذه التكنولوجيا لاختصار الوقت والجهد اعمالا لمبدا الاقتصاد فى الاجراءات ولكن دون الجور على قواعد العدالة وضماناتها بما يحقق جودة العدالة [1].

ويعد مبدا تقريب جهات التقاضى الى المتاقضين احد المبادىء الهامة التى تقوم عليها النظرية القضائية وذلك بتيسير وازالة اى عوائق او عراقيل بتشر محاكم الدرجة الواحدة الجزئية فى دائرة كل قسم و المحاكم الابتدائية فى كل محافظة من محافظات الدولة وكذلك محاكم الاستئناف والمقرر لها 8 محاكم فى جميع انحاء الجمهورية ولا يستثنى من هذا المبدا سوى محكمة النقض على قمة الهرم القضائى الكائنة بمقر العاصمة والتى تقوم بتوحيد المبادىء وتفسير القوانين مما يساهم فى

[1] د/ سحر عبدالستار امام جائحة كورونا وتداعياتها على المنظومة القضائية دار النهضة العربية 2020 ص90.

تدعيم وارساء العدالة بما يحقق المساواة امام المتقاضين [1].

نظرية الاختصاص:

اختصاص المحكمة هو صلاحيتها لمباشرة الولاية القضائية في نطاق معين على نحو صحيح، وبالأحرى هو نطاق القضايا التي يمكن أن تباشر فيه المحكمة ولايتها. فى ظل نظام تعدد الجهات التقاضى [2].

فالولاية القضائية هي الصلاحية المجردة التي يعترف بها القانون لجهة المحاكم بأن تباشر أعمال القضاء، والاختصاص هو نتيجة تعدد وحدات هذه الجهة وتقسيم القانون للعمل بينها، ومن ثم يعد الاختصاص جزء من الولاية، أو هو نصيب كل محكمة من الولاية القضاء[3].

تعريف الاختصاص القضائى هو السلطة التى خولها القانون لمحكمة ما فى الفصل فى نزاع ما وقواعد الاختصاص هى المنوطة بتحديد المنازعات التى تدخل

---

[1] د/ احمد هندى احكام محكمة النقض اثارها وقوتها دار الجامعة الجديدة 2006 ص 280.

[2] د/ طلعت محمد دويدار، الوسيط فى شرح قانون المرافعات المدنية، دار الجامعة الجديدة 2016، ص261.

[3] د/ وجدي راغب فهمي :النظرية العامة للعمل القضائي في قانون المرافعات، منشأة المعارف، 1974، ص؛ ولسيادته أيضا :مبادئ القضاء المدني قانون المرافعات، دار الثقافة الجامعية، الطبعة الثانية، 1999، ص289.

فى سلطة كل محكمة باستبيان نصيب كل محكمة من ولاية القضاء [1]

الاختصاص الولائي :

يقصد بالاختصاص الولائي (أو الوظيفي) سلطة وولاية قضاء أو محكمة معينة للنظر في الدعوى المرفوعة إليها،. وبالتالي ينصرف مصطلح الولاية والوظيفة للقضاء والمحكمة وليس للدعوى ونوعها، ويستعمل هذا المصطلح قانونا في توزيع الاختصاص بين القضائين العادي والإداري وغيرهما من جهات القضاء واللجان ذات الاختصاص القضائي [2].

الاختصاص النوعي :

يقصد به توزيع العمل بين المحاكم المختلفة داخل الجهة القضائية الواحدة بحسب نوع القضية [3] .اى تحديد المحكمة المختصة بحسب نوع الدعوى وموضوعها و هذا الاختصاص يعتبر من النظام العام [4].وبالتالي ينصرف مصطلح النوع الى موضوع الدعوى وليس للقضاء أو المحكمة، ويستعمل هذا المصطلح قانونا في

---

[1] د/ احمد هندى المرافعات المدنية والتجارية دار الجامعة الجديدة2021 ص 83.

[2] د/ أحمد أبو الوفا :المرافعات المدنية والتجارية، منشأة المعارف، الطبعة الخامسة عشرة، 1990، رقم 231، ص281 وما بعدها.

[3] د/ احمد هندى المرافعات المدنية والتجارية دار الجامعة الجديدة2021 ص 85.

[4] الطعن رقم *18295* لسنة *83* قضائية، الصادر بجلسة 2020/2/5 الموقع الرسمى لمحكمة النقض

توزيع الاختصاص بين درجات المحاكم التابعة لقضاء واحد كتوزيع الدعاوى حسب موضوعها [1].

ويقوم الاختصاص النوعي على أساس موضوع أو نوع الدعوى بصرف النظر عن قيمتها، أي أن الاختصاص النوعي» الموضوعي يقوم على إسناد الاختصاص للمحكمة ببعض الدعاوى بسبب موضوعها او طبيعة الرابطة القانونية محل الحماية مهما كانت قيمتها[2] .

واختصاص المحكمة هو صلاحيتها في البت في نزاع ما عرض عليها، وعدم اختصاصها هو عدم هذه الصلاحية للبت في النزاع المعروض عليها .

و الأصل. النظري هو الاختصاص القيمي بينما الأصل العملي هو الاختصاص النوعي بمعنى أنه إذا أريد معرفة أي المحاكم مختصة بنظر الدعوى لابد أن ننظر أولا في القائمة التشريعية التي أعدها المشرع لكل محكمة من الناحية النوعية إذا لم نعثر على الدعوى المعنية ضمن أي من القائمتين قائمة المحكمة الجزئية او قائمة المحكمة الابتدائية فنبدأ في تحديد قيمتها لمعرفة المحكمة المختصة بمعنى ان

---

[1] د/ أحمد أبو الوفا، المرافعات المدنية والتجارية، رقم 370، ص331 وما بعدها؛ أ. عبد الله بن محمد بن سعد آل خنين، الكاشف في شرح نظام المرافعات الشرعية السعودي، الجزء الأول، دار ابن فرحون، الطبعة الخامسة 1433هـ، 2012، ص131.

[2] د/ احمد هندى المرافعات المدنية والتجارية دار الجامعة الجديدة2021 ص 83.

ننظر اولا فى قواعد الاختصاص النوعى لاى من المحكمتين [1].

فقد خص الشارع المحكمة الجزئية بنظر بعض الدعاوى حسب نوع الدعوى المادة 43 من قانون المرافعات، كما خص المحكمة الابتدائية بنظر أنواع أخرى من الدعاوى بصرف النظر عن قيمة الدعوى (المادة 47 من قانون المرافعات)، كما أن هناك قضاء متخصص كالقضاء المستعجل خصه المشرع بنوع ثالث من الدعاوى هي الدعاوى المستعجلة (المادة 45 من قانون المرافعات) [2].

وان كنا نقترح انشاء قضاء متخصص بالدعاوى الالكترونية على ان يكون من ضمن مستلزماتها انشاء شبكة داخلية وانشاء موقع الكترونى وحاسب الى وافراد مؤهلة فنيا وقانونيا للقيام بعملية التقاضى الاكترونى [3].تكون تجربة اولية يتم فيها تعيين قضاه متخصصون وكذلك اعوان القضاه المؤهلين على ان يتم نظر القضايا الالكترونية على سبيل الحصر للوقوف على الثغرات والمعوقات التى قد تحدث اثناء نظر القضايا من اعمال فنية وتقنية وادارية للعمل على تصحيحها ثم تعميماها على المحاكم تطبيقا للتكنولوجيا الحديثة التى من اهم مميزاتها اختصار الوقت والجهد دون التقيد بالزمان والمكان مما يساهم فى تحقيق العدالة

---

[1] د/ طلعت محمد دويدار، الوسيط فى شرح قانون المرافعات المدنية، دار الجامعة الجديدة 2016، ص263.

[2] د/ احمد هندى المرافعات المدنية والتجارية دار الجامعة الجديدة2021 ص 86.

[3] د/ زعزوعة نجاه المحكمة الالكترونية بين المفهوم والتطبيق مجلة البحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة تلمسان الجزائر المجلد 4 العدد 2 لسنة2021 ص100,

للمتقاضين[1]. وهو ما يؤيد فكرة بحثنا فى تاثير التحول الرقمى على المنظومة القضائية وخصوصا فى قواعد الاختصاص المكانى او المحلى عن طريق الاعلان الالكترونى بالبريد الالكترونى بتجاوز مشكلة البعد الجغرافى بين المدن بل والدول ايضا وتجاوز تكاليفها الباهظة وتلافى ما ينتج عن مشاكل التاجيل واجراءات التقاضى الروتينية الطويلة من خلال منظومة لاقرار العدالة[2]. وهذا كله يؤدى الى اختصار الزمن وتوفير الجهد وتقليل النفقات وتقليل وامتصاص مشاكل ازدحام الجمهور فى المحاكم [3].

الاختصاص القيمي:

يتخذ الاختصاص القيمي من قيمة الطلب، محل الدعوى، أساسا لتوزيع ولاية القضاء المدني على محاكمه المختلفة [4]. ويعتبر هذا المعيار هو الاصل فى

---

[1] د/ سحر عبدالستار امام انعكاسات العصر الرقمى على قيم وتقاليد القضاء بحث منشور فى مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية العدد العاشر ص 53.

[2] د/ صفوان محمد شديفات التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعدعبر تقنية الدراسات علوم الشريعة والقانون المجلد 41 العدد1 لسنة 2015 عمادة البحث العلمى الحامعة الاردنية ص353.

[3] د/ محمد عصام الترساوى تداول الدعاوى امام المحاكم الالكترونية ص13، ليلى عصمانى نظام التقاضى الالكترونى الية لانجاح الخطط التنموية مجلة المفكر العدد الثالث عشر 2016 كلية الجقوق والعلوم السياسية جامعة يسكرة ص2018.

[4] د/ أحمد أبو الوفا، المرافعات المدنية والتجارية، منشأة المعارف، الطبعة الخامسة عشرة، 1990، رقم 305، ص363؛ د/ محمود محمد هاشم :قانون القضاء المدني، الجزء الأول، قواعد التنظيم القضائي، الطبعة الثانية 1990–1991، رقم 223، ص357؛ أ. عبد الله بن محمد بن سعد آل خنين، الكاشف في شرح نظام المرافعات الشرعية السعودي، الجزء الأول، دار ابن

توزيع الاختصاص بين محاكم اول درجة وقد أورد الشارع في قانون المرافعات مجموعة من القواعد العامة التي يتعين مراعاتها عند تقدير أي دعوى أو طلب في المواد 36 إلى 41. من قانون المرافعات [1].

وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض أن «قواعد الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام [2]، ويجوز الدفع به في أية حاله كانت عليها الدعوى، وهو لا ينعقد باتفاق الخصوم ولكن بقيام موجه في القانون، و لا يجوز الاعتماد في تقدير قيمة الدعوى لتحديد اختصاص المحكمة الابتدائية أو الجزئية علي القيمة الحقيقية التي حددها المدعي وسكت عنها المدعي عليه، بل يجب علي المحكمة أن تعتمد في ذلك علي القواعد التي نص عليها قانون المرافعات في المواد 36 إلى 41 [3]. وهذا النوع من الاختصاص نرى انه لا يتاثر من اثار التحول الرقمى الا فى تغيير قواعد النصاب من حين لاخر كما فعل الشرع اخرا بشان تعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم 13 لسنة 1968 والمعدل بالقانون رقم 191 لسنة 2020. [1].

فرحون، الطبعة الخامسة 1433هـ 2012، ص189.

[1] د/ احمد هندى المرافعات المدنية والتجارية دار الجامعة الجديدة2021 ص 147.

[2] د/ طلعت محمد دويدار، الوسيط فى شرح قانون المرافعات المدنية، دار الجامعة الجديدة 2016، ص300.

[3] الطعن رقم 2331 س58ق، جلسة 10 ديسمبر 1992 الموقع الرسمى لمحكمة النقض.

[1] نشر بالجريدة الرسمية 36 مكرر بتاريخ 5 سبتمبر 2020.

الاختصاص المحلي:

يقصد به سلطة المحكمة فى نظر الدعوى التى تقع فى دائرة اختصاصها المكانى او الجغرافى [1].على الرغم من ان قواعد الاختصاص النوعى والقيمى تحدد نصيب كل محكمة من طبقات المحاكم الا انه لا يكفى لتعيين محكمة بالذات لذا اهتم المشرع بالتقسيم المكانى لارجاء الدولة بالكامل التى تنتشر عليها المحاكم [2]. والاختصاص المحلي هو النطاق المكاني أو الجغرافي الذي تمارس فيه المحكمة جزء من الاختصاص النوعي للطبقة التي تتبعها فكل محكمة تختص بكل ما تختص به طبقتها ولكن في حدود نطاقها الإقليمي أو المحلي .

ولا تخفى أهمية انتشار المحاكم داخل إقليم الدولة وتحديد الاختصاص المحلي لها، بحيث تختص المحكمة الأقرب إلى المتقاضين .فكلما كانت المحكمة قريبه من موطن المتقاضين، كلما كان تحقيق العدالة أيسر وأسرع وأقل مشقة وتكلفة [3].

وقواعد الاختصاص المحلي هي تلك القواعد التي تحدد اختصاص المحاكم بالنظر

---

[1] د/ طلعت محمد دويدار، الوسيط فى شرح قانون المرافعات المدنية، دار الجامعة الجديدة 2016، ص308.

[2] د/ احمد هندى المرافعات المدنية والتجارية دار الجامعة الجديدة2021 ص 147.

[3] د/ رمزي سيف :الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، الطبعة الثامنة 1968-1969، رقم 245، ص290-291؛ أ. عبد الله بن محمد بن سعد آل خنين، الكاشف في شرح نظام المرافعات الشرعية السعودي، الجر الأول، دار ابن فرحون، الطبعة الخامسة 1433هـ، 2012، ص211 وما بعدها.

إلى محل المحكمة أو بالنظر إلى مجالها المكاني الإقليمي[1] .

ولتوزيع العمل بين المحاكم على أساس جغرافي أو محلي اعتمد المشرع المصرى قاعدة عامة للاختصاص المحلي، هي قاعدة موطن المدعى عليه، [2] .ولكنه اعتمد إلى جانبها بعض القواعد التي تمثل خروجها على القاعدة العامة لسبب أو لأخر، بحث يؤدى تطبيقها إلى استبعاد تطبيق القاعدة العامة أو يؤدي إلى جعل الاختصاص مشتركا بين محكمة القاعدة العامة ومحكمة أو محاكم أخرى وبيان ذلك على النحو التالي:

القاعدة العامة للاختصاص المحلي (محكمة موطن المدعى عليه):

القاعدة العامة في تحديد المحكمة المختصة محليا هي اختصاص محكمة المدعى عليه، فالمدعي يسعى إلى المدعى عليه في محكمته (المادة 1/49 مرافعات) [3].

وتطبيقًا لذلك قضت محكمة النقض أن» القاعدة العامة في الاختصاص المحلي أن ينعقد الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعي عليه[1]، وأنه في

---

[1] د/ احمد هندى المرافعات المدنية والتجارية دار الجامعة الجديدة2021 ص 147.

[2] الطعن رقم 7067 لسنة 63 ق جلسة 2012/1/14 الموقع الرسمى لمحكمة النقض.

[3] د/ عبد الحميد أبو هيف، المرافعات المدنية والتجارية والنظام القضائي في مصر، مطبعة الاعتماد بشارع حسن الأكبر بمصر، 1340هـ، 1921، رقم 582، ص430؛ د/ يوسف سيد عواض، خصوصية التقاضي عبر الوسائل الالكترونية، 2012، ص265-272.

[1] الطعن رقم 2210 لسنة 83 قضائية الصادر بجلسة 2019/3/24 الموقع الرسمى لمحكمة النقض

حالة النص على تخويل الاختصاص لمحكمة أخرى غير محكمة موطن المدعي عليه لا يجوز الاتفاق مقدما على ما يخالف هذا الاختصاص حماية للطرف الضعيف في الاتفاق [1].

والموطن هو محل الإقامة المعتاد، أو هو المكان الذي يقيم فيه الشخص على وجه الاعتياد والاستقرار [2]، وأن هذا الموطن يحتمل التعدد ولا ينتقض بموطن السكن [3].

وفي حالة تعدد موطن المدعى عليه يجوز رفع الدعوى أمام محكمة أي موطن منها بحسب اختيار المدعي [4].

وفي حالة تعدد المدعى عليهم فى خصومة وكان موطن كل منهم يقع فى دائرة محكمة غير الدوائر التى بها موطن الاخرين فاللمدعى الحق فى هذه الحالة ان يرفع الدعاوى امام المحكمة التى يقع فى دائرتها موطن احدهم[1]، وهذه القاعدة

---

[1] الطعن رقم 2507 61 ق، جلسة 25 مارس 2006، مجموعة أحكام النقض س57، ص277.

[2] د/ أحمد أبو الوفا، المرافعات المدنية والتجارية، منشأة المعارف، الطبعة الخامسة عشرة، 1990، رقم 332، ص 398؛ د/ عبد الحميد أبو هيف، المرافعات المدنية والتجارية والنظام القضائي في مصر، رقم 583، ص 430-431.

[3] الطعن رقم 45 س 48ق، جلسة 23 ديسمبر 1980، مجموعة أحكام النقض، س31، ج2، ص2115.

[4] د/ فتحي والي، الوسيط في قانون القضاء المدني، 1991، رقم 166، ص247-248.

[1] الطعن رقم 486 لسنة 88 قضائية الصادر بجلسة 2019/2/4 الموقع الرسمى لمحكمة

تفترض ان الامر يتعلق بصحيفة واحدة ويشترط لاعمال هذه القاعدة ان تكون المحكمة التى ترفع اليها الدعوى هى محكمة شخص مدعى عليه فى الدعوى بصفة اصلية .المادة (3/49 مرافعات) [1].

والعبرة بالمدعى عليهم المتعددين تعددا حقيقيا على اختلاف مراكزهم القانونية فيها أمام المحكمة التي يقع في دائرتها موطن أحدهم، وأن يكون اختصامهم اختصاما حقيقيا، وليس بصفة احتياطية أو تبعية، وأن تكون المحكمة التي ترفع إليها الدعوى محكمة موطن أحد المدعى عليه [2].

اختصاص محكمة أخرى على عكس القاعدة العامة :اعتمد المشرع المصرى بعض قواعد للاختصاص المحلي تمثل خروجا على القاعدة العامة بحيث يترتب على تطبيقها منح الاختصاص لمحكمة أخرى على عكس محكمة القاعدة العامة)وهي محكمة موطن المدعى عليه .ويهدف المشرع من ذلك تحقيق تركيز الاختصاص لبعض الدعاوى المتعلقة بمال معين أو بشخص معين في محكمة قريبة له[1]. او محكمة اخرى يحددها القانون [1] .وبتطبيق التحول الرقمى على قواعد

النقض.

[1] د/ احمد هندى المرافعات المدنية والتجارية دار الجامعة الجديدة2021 ص 151.

[2] د/ أحمد مسلم، أصول المرافعات، رقم250، ص266-267؛ د/ أحمد هندي، المرجع السابق، رقم 91، ص254-255؛ د/ رمزي سيف، الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، رقم 249، ص253-294.

[1] الطعن رقم 1697، س55ق، جلسة 23 فبراير 1989، مجموعة أحكام النقض، س40ق،

الاختصاص المحلى نجد ان البديل هو البريد الالكترونى عن طريق الاعلان الالكترونى الذى يعتبر وسيلة قانونية يتم عن طريقها ابلاغ الخصم بواقعة معينة وذلك عن طريق وسيلة الكترونية ويشترط ان يتم ذلك عن طريق قلم المحضرين [2]. وتطبيقا لذلك نجد ان المشرع اعتمد عليه فى قانون المحاكم الاقتصادية رقم 146 لسنة 2019 المادة 18، الذى بينته من نفس القانون ان الأصل في الإعلان بالوسائل الالكترونية بضوابط معينة، فإذا تعذر ذلك يتم اتخاذ الطريق المعتاد للإعلان بقانون المرافعات المدنية والتجارية[3]. واصبح البريد الالكترونى الوسيلة الاولى للتواصل والتراسل حول العالم الان ومن اهم تطبيقات الانترنت واكثرها استخداما [4] .ويعتبر العمود الفقرى لشبكة الانترنت ويرجع ذلك الى سرعة وسهولة استخدامه وتكلفته البسيطة اذا قورن بوسائل الاتصال الاخرى [5] .وبتطبق التقاضى الالكترونى على قواعد الاختصاص المكانى نجد امكانية تطبيقها على النحو التالى

إذا كان القانون يحدد الموطن الخاص في بعض الحالات، فإن تحديد هذا الموطن

1، ص593؛ الطعن رقم 1389 س 56ق، جلسة 30 أبريل 1995، س46ج1، ص749.

[1] د/ احمد هندى المرافعات المدنية والتجارية دار الجامعة الجديدة2021 ص 153.

[2] د/ اسماعيل سيد اساعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص20.

[3] نشر بالجريدة الرسمية، العدد 31 مكرر (و)، بتاريخ 7 أغسطس 2019.

[4] الطعن رقم17689 لسنة 89 قضائية الصادر بجلسة2020/3/10 موقع محكمة النقض

[5] د/ رجائى عبدالرحمن عبدالقادر عوض الاجراءات المتبعة فى التحكيم عبر الوسائط الالكترونية رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص51.

قد يتوقف على إرادة الأفراد .ويطلق عليه في هذه الحالة الموطن المختار .

والموطن المختار يتم تحديده بإرادة الشخص تنفيذا للقانون أو عمل من الأعمال القانونية .وقد يكون الموطن المختار هو المال الأصلي (العام) أو الموطن الخاص أو أي مكان أخر يختاره الشخص .

وقد أجاز القانون للشخص أن يتخذ موطنا لتنفيذ عمل قانوني معين ويكون هذا الموطن هو الموطن المختار [1]، بالنسبة لكل ما يتعلق بهذا العمل، المادة 214 من قانون المرافعات وعلى ذلك تكون المحكمة المختصة بالدعاوى التي تتعلق بهذا العمل هي المحكمة التي يقع في دائرتها الموطن المختار .

والعنوان أو البريد الالكتروني أو الهاتف الخاص بالمحامي أو وكلاء الشركات يعتبر عنوان أو موطن الكتروني مختار .ومن ثم يجوز الإعلان القضائي بصحف الدعاوى وسائر الإعلانات القضائية وصحف الطعون على هذا الموطن المختار، سواء عن طريق البريد الإلكتروني أم من خلال الرسائل النصية عن طريق الهاتف الخلوي أم عن طريق الحساب الالكتروني المنشأ للمحام [1]. بمعنى انه ماهو الا مجرد عنوان افتراضى للاشخاص عبر شبكات الانترنت مقتضاه يمكن ارسال

---

[1] الطعن رقم 10256 لسنة 87 قضائية الصادر بجلسة 2019/1/26 الموقع الرسمى لمحكمة النقض

[1] د/ محمد على سويلم، التقاضى عبر الوسائل الالكترونية فى المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، 2020، ص203.

واستقبال الرسائل الالكترونية وهو يعادل عنوان مادى او موطن قانونى على ارض الواقع طالما كان ملكا خاص ويمكن تمييزه عن غيره عبر شبكات الانترنت [1].

نستخلص من ذلك ان التحول الرقمى له ثاثير على قواعد الاختصاص المكانى اذا تم الاخذ فى الاعتبار ان البريد الالكترونى يعتبر موطن مختار ويمكن تطبيق قواعد الاعلان الالكترونى عن طريق البريد الالكترونى شانه شان نص المادة 40 مدنى بنصها المكان الذى يستقر فيه الشخص بنية الاستيطان[2]، ونستنتج ايضا ان البريد الالكترونى المختار يجوز اختياره باتفاق الاطراف على تنفيذ العقد فى مكان معين فيكون هذا المكان هو الموطن بالنسبة لكل ما يتعلق بهذا العمل [3]. كما نرى ان البريد الالكترونى للمدعى عليه يمكنه معالجة مشكلة عدم وجود موطن للمدعى عليه داخل جمهورية مصر العربية على ان يتم تعديل المادة 61 مرافعات[1].

وفى قانون المحاكم الاقتصادية رقم 146 لسنة 2019

---

[1] د/ مجدى عبد الغنى خليف خصوصيات التحكيم الالكترونى دار الجامعة الجديدة 2019 ص90.

[2] د/ احمد هندى المرافعات المدنية والتجارية دار الجامعة الجديدة2021 ص 148 ونقض 1987/12/7 الطعن 2084 لسنة 52 ق لدى احمد ابو الوفا المرافعات ص 365ز .

[3] د/ احمد هندى المرافعات المدنية والتجارية دار الجامعة الجديدة2021 ص 150.

[1] المادة 61- إذا لم يكن للمدعي عليه موطن ولا محل إقامة في الجمهورية ولم يتيسر تعيين المحكمة المختصة علي موجب الأحكام المتقدمة يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعي أو محل =إقامته فإن لم يكن له موطن ولا محل إقامة كان الاختصاص لمحكمة القاهرة.

نجد ان المشرع قصد تزويد المرفق القضائى باجراءات تتسم بالسرعة والمرونة محاولا القضاء على بطء الاجراءات التقليدية للتقاضى [1]. حيث نصت المادة 16 من القانون المصري للمحاكم الاقتصادية رقم 146 لسنة 2019 على أن يتم إعلان أطراف الدعوى المقامة الكترونيا بصحيفتها وطلباتها العارضة والإدخال على العنوان الالكتروني المختار، وهنا نجد ان الاعلان الالكترونى له العديد من المميزات فى توفير الوقت وتبادل المعلومات وتقليل الورقبات [2] فإذا تعذر ذلك اتبع الطريق المعتاد للإعلان بقانون المرافعات المدنية والتجارية .حتى لو جاء ذلك خروجا على المنظومة الاجرائية التى صاغ احكامها واودعها فى قانون المرفعات المدنية والتجارية وقانون الاجراءات الجنائية وغيرها من القوانين الاخرى [3].

وأكدت المادة 17 من القانون ذاته على التزام المخاطبين بأحكام هذا القانون بتحديد عنوان الكتروني مختار يتم الإعلان من خلاله ....".

وأضافت المادة 18 من القانون ذاته أن يتم الإعلان الالكتروني بإعلان الدعوى

---

[1] د/ اسماعيل سيد اساعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص438.

[2] د/ اسماعيل سيد اساعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص20.

[3] د/ محمد ابراهيم محمود احمد احمد الشافعى –المحاكم الاقتصادية كوسيلة للتغلب على بطء التقاضى وحفز الاستثمار الاجنبى المباشر (دراسة تطبيقية على قانون المحاكم الاقتصادية المصرى رقم 2008/120) مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية عدد خاص ديسمبر 2012ص332.

على الموقع المخصص لذلك بالمحكمة الاقتصادية قبل تاريخ الجلسة المحددة بخمسة أيام عمل على الأقل، وبإعلان الدولة على العنوان الإلكتروني المختار الخاص بفرع هيئة قضايا الدولة المختص محليا، وبالإعلان بذات الوسيلة على مكاتب المحامين المقيدين بالسجل إذا اتخذ منه المعلن إليه محلا مختارا له، ويعتبر الإعلان الإلكتروني منتجا لأثره في الإعلان متي ثبت إرساله" بالوسائل الالكترونية لتجنب بطء التقاضى [1].

ومفاد هذه النصوص أن الشارع نص صراحة على اصطلاح» العنوان الإلكتروني المختار، سواء بالنسبة للدولة أم للمحامين المقيدين بالسجل الالكتروني، واعتبر الإعلان الإلكتروني منتجا لأثره في الإعلان متي ثبت إرساله بالوسائل الالكترونية. [2] لذا وجب تعيين اسم للموقع للمحاكم الالكترونية التى تقوم بالتعامل الالكترونى ويجب ان يؤمن بكافة وسائل الامان الممكنة فاسم الموقع هو عبارة عن عنوان فريد ومميز يتكون من عدد من الأحرف الأبجدية اللاتينية أو الأرقام التي يمكن بواسطتها الوصول لموقع ما على الإنترنت[1].

---

[1] د/ اسماعيل سيد اساعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص29.

[2] د/ اسماعيل سيد اساعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص258.

[1] أ. بوشعبة أمين :تسوية المنازعات بين أسماء المواقع على الانترنت والعلامات التجارية المشهورة، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 13، نوفمبر 2011، ص168 وما بعدها؛ أ. رامي محمد علوان، المنازعات حول العلامات التجارية وأسماء مواقع

ومن ثم يتضح أن اسم الموقع له أهمية تقنية متمثلة في تسهيل التعامل مع الإنترنت، وله أهمية تجارية كأداة تعريف تجارية، وله قيمته الاقتصادية لذلك اصبحت أسماء المواقع تساوي ملايين الدولارات[1].

وحسنا فعل المشرع بنص المادة 18 من القانون رقم 146 لسنة 2019 بتعديل قانون المحاكم الاقتصادية فى قواعد الإعلان في المواد المدنية والتجارية، وجعل الأصل في الدعاوى التي تختص بها المحكمة الاقتصادية الإعلان بالوسائل الالكترونية على العنوان الالكتروني، وجعل الطريق المعتاد للإعلان بقانون المرافعات المدنية والتجارية وسيلة احتياطية أو تكميلية ونرى ان المشرع لازال متمسكا بالقواعد المعتادة التى من المؤكد وحتما سوف يتم تعديلها مرة اخرى بجعل قواعد الاعلان بالطريق المعتاد فى حالة تعذر الوصول لاحد اطراف الدعوى الالكترونياً. وتطبيقا لنص المادة 10 من قانون المرافعات المصرى الذى يقضى بان تسلم الاوراق المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه او فى موطنه واذا تم غير

الإنترنت، مجلة الشريعة والقانون – العدد الثاني والعشرون، جامعة الإمارات العربية المتحدة – كلية القانون، ذو القعدة 1425هـ 2005، ص246؛ أ. هلا شحادة، حل المنازعات المتعمقة بأسماء المواقع الإلكترونية التجارية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة حلب، 1434هـ 2013، ص8.

[1] د/ إبراهيم مفلح أبو رمان :التحكيم الالكتروني كوسيلة لحل النزاعات الناشئة عن استعمال العلامات التجارية والمواقع الالكترونية، ص63–65؛ أ. حنان بادي مليكة، الحماية القانونية للمتجر الالكتروني – مجلة الحقوق – جامعة الكويت العدد 1، السنة 38 جماد الأولى 1435هـ 2014 ص 541–542.

ذلك يحول دون انعقاد الخصومة ولتغلب على عدم الوصول لاحد اطراف الخصومة [1] وللقضاء على ذلك ولتطبيق الوسائل الحديثة فى اجراءات الخصومة ونرى ان **للبريد الالكترونى** دور مهم خصوصا بعد ان شهد البريد الالكترونى تطور ملحوظ فى وسائل تنظيمه وربطه بوسائل التقنية الحديثة حتى وصل الى وسائل الامان المطلوبة والممكنة لحل مشكلة تعذر الوصول الى احد اطراف الدعوى المرفوعة عن بعد[2]. ومن مميزات البريد الالكترونى انه يتيح نقل الرسائل والملفات والصور والفيديوهات الى اى شخص يتم اختياره فى ثوانى لان هذا الشخص له عنوان بريد الكترونى محدد

على الشبكة [3]. وهو ما يؤيد فكرة البحث من امكانية استخدام البريد الالكترونى فى محاكم القضاء العادى ذات الولاية العامة اسوة بالقضاء المتخصص (المحاكم الاقتصادية–قانون التحكيم).

وتاكيدا على امكانية التوصل لاطراف الدعوى عبر البريد الالكترونى يجوز استخدام خدمة البريد الموصى [1]. وهى خدمة تتم وفق اجراءات تكفل ضمان الارسال ضد

---

[1] الطعن رقم 767 لسنة 76 ق جلسة 2010/5//27 الموقع الرسمى لمحكمة النقض.

[2] د/ خالد ممدوح ابراهيم التحكيم الالكترونى فى عقود التجارة الدولية دار الفكر الجامعى الاسكندرية 2009ص391.

[3] د/ رجائى عبدالرحمن عبدالقادر عوض الاجراءات المتبعة فى التحكيم عبر الوسائط الالكترونية رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص55.

[1] د/ رجائى عبدالرحمن عبدالقادر عوض الاجراءات المتبعة فى التحكيم عبر الوسائط

مخاطر الفقد او السرقة نظير مبلغ مالى لدى هيئة البريد [1]. وذلك لاثبات استلام المرسل اليه اسوة بالاعلان القضائى التى جاءت بالمادة 11 من قانون المرافعات[2] . ومن الجدير بالذكر ان البريد الالكترونى الموصى به له نفس القيمة القانونية للبريد العادى طالما ان الوسيلة المستخدمة تضمن تحديد هوية الغير والمرسل والمرسل اليه [1].

وفى قانون التوقيع الالكترونى المصري رقم 15 لسنة 2004 نصت المادة 18 علـى أن يتمتـع التوقيـع الالكترونـي والكتابـة الالكترونيـة والمحـررات الالكترونيـة بالحجية في الإثبات إذا ما توافرت فيها الشروط الآتية:

أ- ارتباط التوقيع الالكتروني بالموقع وحده دون غيره. وتطبيق لذلك اسبغ قانون

الالكترونية رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص63.

[1] د/ اسماعيل سيد اساعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص109.

[2] المادة 11 من قانون الرافعات المدنية والتجارية المصرى :إذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه طبقا للمادة السابقة أو امتنع من وجده من المذكورين فيها عن الاستلام، وجب عليه أن يسلمها في اليوم ذاته إلى مأمور القسم أو المركز أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن المعلن إليه في دائرته حسب الأحوال. ويجب على المحضر في جميع الأحوال خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الورقة إلى غير شخص المعلن إليه أن يوجه إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتابا مسجلا يخبره فيه بمن سلمت إليه الصورة. ويجب على المحضر أن يبين ذلك كله في حينه في أصل الإعلان وصورته. ويعتبر الإعلان منتجا لآثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانونا.

[1] د/ رجائى عبدالرحمن عبدالقادر عوض الاجراءات المتبعة فى التحكيم عبر الوسائط الالكترونية رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص65.

البنك المركزى رقم 149 لسنة 2020 على الصور الالكترونية للسجلات والعقود والاوراق التجارية والوثائق المتعلقة بالمعاملات البنكية وخدمات الدفع حجية النحررات فى الاثبات [1].

ب- سيطرة الموقع وحده دون غيره على الوسيط الالكتروني وتطبيقا لذلك فإنه بشأن استخدام البطاقات الالكترونية لسحب الأموال، فإن مجرد إدخال الرقم السري الخاص الذي يعد من قبيل التوقيع الالكتروني يعطي الأمر للآلة بالسماح بسحب الأموال المطلوبة من حساب العميل، ورغم الاستعمال المتواصل لهذه الآلة إلا أن التوقيع الرقمي السري المرتبط بالبطاقة يبقى علامة مميزة تختلف عن غيرها من التطبيقات، ويمكن أن يشبه التوقيع الالكتروني بصفته متميزا كبصمة الإصبع التي أثبت العلم أنه لا يمكن إنشاء مماثلا لها[1].

ج- إمكانية كشف أي تعديل أو تبديل في بيانات المحرر الالكتروني أو التوقيع الالكترونى، ويجرى التحقق من هذه الشروط طبقا للضوابط التى تحددها اللائحة [2].

---

[1] د/ احمد شرف الدين ضوابط حجية المحررات الالكترونية فى الاثبات تعليق على تحديثات اللائحة التنفيذية لقانون التوقيع الالكترونى فى ضؤ احكام محكمة النقض المجلة الدولية للفقة والقضاء والتشريع العدد 1 لعام 2021 ص 98.

[1] د/ محمد على سويلم، التقاضى عبر الوسائل الالكترونية فى المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، 2020، ص223.

[2] د/ احمد شرف الدين ضوابط حجية المحررات الالكترونية فى الاثبات تعليق على تحديثات

وهنا تظهر اهمية البريد الالكترونى فى الاثبات وهو يتكون من مقطعتين يفصل بينهم الرمز @ ولاتوجد فواصل او مسافات معنى ذلك ان البريد الالكترونى يعتبر موطن افتراضى [1].

وقد اثيرت فكرة الموطن الافتراضى امام محكمة استئناف باريس فى حكم صادر لها عام 1996 والتى تتلخص وقائعها فى قيام شاب بانشاء بريد الكترونى بغرض بس اغانى لبعض المغنيين المشهورين وعندما رفعت عليه دعوى التقليد دفع امام المحكمة بانتهاك حرمة موطنه الافتراضى على اساس ان هذا الموقع موطن خاص ولكن رفضت المحكمة هذا الدفع وقالت فى اسباب حكمها ان الشخص عندما يصمم موقعا فهو يوجه الى كل مستخدمى الانترنت ولا يقتصر استخدامه على صاحبه ولا يجوز لهذا الشخص استخدام الموقع موطنا خاصا ويمنع احد من الاطلاع عليه [1].

ويعد المشرع الفرنسى من الرواد فى الاخذ بالوسائل الالكترونية الحديثة فى

اللائحة التنفيذية لقانون التوقيع الالكترونى فى ضؤ احكام محكمة النقض المجلة الدولية للفقة والقضاء والتشريع العدد 1 لعام 2021 ص 99.

[1] د/ مجدى عبد الغنى خليف خصوصيات التحكيم الالكترونى دار الجامعة الجديدة 2019 ص90.

[1] د/ رجائى عبدالرحمن عبدالقادر عوض الاجراءات المتبعة فى التحكيم عبر الوسائط الالكترونية رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص59.

المجلات القضائية [1]. حيث تبنى الكترونية التقاضي في مجال تبادل الأوراق القضائية بعد عدة تعديلات فى قانون العقود والقواعد العامة لاثبات الالتزام والقانون المدنى فى ستبمبر عام 2019 بهدف تأمين عملية التبادل الإلكتروني فإنه يمكن أن تتم المراسلات والإعلانات والاختبارات والتنبيهات والمحاضر بالطريق الإلكتروني بموجب موافقة المعلن إليه صراحة على استخدام الطريق الإلكتروني في تلقي واستلام وتبادل الأوراق القضائي [2].

وفي حالة النص على وجوب إبلاغ الخصم باي وسيلة عن طريق قلم الكتاب يمكن أن يتم عن طريق البريد الإلكتروني او الرسائل النصية الذي قام الخصم بتحديده [1]. وهنا نجد ان المدعى يتم تخييره فى الاجراءات الالكترونية للدعوى اى انه له حق القبول او الرفض ويعد الزاما عليه [2] ونرى ان هذه خطوة جيدة افضل من العودة للطرق المعتادة السابق الاشارة لها وبهذا نجد أن المشرع الفرنسي أقرب الى إمكانية تبادل الأوراق والامانات الإلكترونية شريطة موافقة صريحة على ذلك وهذا

---

[1] د/ اسماعيل سيد اساعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص284.

[2] د/ اسماعيل سيد اساعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص325.

[1] د/ اسماعيل سيد اساعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص290.

[2] د/ سحر عبدالستار امام جائحة كورونا وتداعياتها على المنظومة القضائية دار النهضة العربية 2020 ص114.

النظام يشمل المحامين المنضمين للشبكة ايضا [1].

لذا وجب التدخل التشريعى لحسم الجدل القائم حول ملكية البريد الالكترونى مع مراعاه وجوده فى العالم الافتراضى ومن الجدير بالذكر ان انظمة التحكيم الالكترونى تبنت البريد الالكترونى بحسبانه وسيلة اتصال سريعة وغير مكلفة[2]، والبريد الالكترونى له حجية كاملة فى الاثبات شان حجية المحرر العرفى وخصوصا اذا كان مزيل بتوقيع الكترونى [3]، ومعنى ذلك أنه إذا قام أكثر من شخص باستعمال أدوات إنشاء التوقيعات الالكترونية التي تمتلكها مؤسسة معينة، فإن تلك الأدوات يجب أن تكون قادرة على تحديد هوية مستعمل واحد، عن طريق تمييز توقيعه الالكتروني، تحديدا لا لبس فيه في سياق كل توقيع على حدة فيكون بذلك التوقيع الالكتروني متميزة [1].

ومن الجدير بالذكر ان جائحة كورونا اظهرت مدى الحاجة الى ادخال نظام الذكاء الاصطناعي في المنظومة القضائية لمواجهة تكدس القضايا المثقل بها كاهل

---

[1] رضوى مجدى شاكر الطرق المستحدثة لتبادل اوراق المرافعات – دراسة مقارنة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة 2019.

[2] د/ مجدى عبد الغنى خليف خصوصيات التحكيم الالكترونى دار الجامعة الجديدة 2019 ص89.

[3] د/ رجائى عبدالرحمن عبدالقادر عوض الاجراءات المتبعة فى التحكيم عبر الوسائط الالكترونية رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص62.

[1] الطعن رقم 17051 لسنة 87 قضائية الصادر بجلسة 2019/3/28 الموقع الرسمى لمحكمة النقض

القضاه فى بعض القضايا الحسابية ليتفرغ القاضي البشر في القضايا التي تحتاج إلى سلطة القاضي التقديرية ويصح أن يتم تنفيذ القضاء الإلكتروني في المنازعات المالية المعتمدة على العمليات الحسابية للقاضي الربوت كما ان مرفق القضاء ليس بالبعيد عن مرافق الدولة المتجهة نحو التحول الرقمى ولا شك أن استخدام منظومة التقاضي الإلكتروني سوف يوفر الوقت والجهد والمال للمتقاضين وطبيعي أن أدخال أي شي جديد له مخاوفه حال تطبيقه وهذا أمر طبيعي [1].

ونرى أنه طالما سيتم توظيف إمكانات العصر الرقمى في خدمة العدالة فلابد من تتحقق عنصر الامان القضائى المعلوماتى لاعتماده بشكل كامل على السوابق القضائية التى سوف يصدر الحكم بناء عليها من خلال الحفظ فى ما يعرف بالسجل الالكترونى الذى يتم انشاؤه او تكوينة او ارساله او استلامه او تخزينه بوسائل الكترونية المادة ٢٧ من القانون الامريكى الموحد للتجارة الالكترونية فهو يشتمل على اى حامل او وسيط او دعامة معدة لانشاء البيانات والمعلومات او حفظها او ارسالها او استلامها الكترونيا [1].

ونرى انه باتت ضرورة ملحة نحو ضرورة اخذ المشرع المصرى نحو تحديث بعض نصوصه لمواكبة التطور القادم لا محالة لتقديم اقتراحات بقوانين بشان إلكترونية التقاضي في ما يتعلق بالاعلان القضائي وتبادل المستندات حتى يتم اتخاذ

---

[1] د/ سحر عبدالستار امام جائحة كورونا وتداعياتها على المنظومة القضائية دار النهضة العربية 2020، ص90.

[1] د/ احمد هندى التحكيم دراسة اجرائية دار الجامعة الجديدة 2016 ص 309.

خطوات فعلية باصدار قوانين متكاملة [1]. وبيد ان الانتقال من النظام القضائى التقليدى الى النظام القضائى الالكترونى لا يمكن ان يتم بين يوم وليلة ولابد من مرحلة انتقالية يتم فيها الاعداد والتجهيز لتطبيق نظام المحاكم الالكترونية بشكل كامل [2].

وحسنا فعل المشرع باتخاذ هذه الخطوات ومنها قانون التوقيع الإلكتروني رقم 15 لسنة 2004 نجد أن التوقيع الإلكتروني ذو حجية في أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية كما نجد في الكتابة الإلكترونية و المقررات الإلكترونية ذات حجية

كما نجد الصورة المنسوخة على الورق من المحرر الإلكتروني الرسمية حجة على الكافة، وفي مجال المعاملات التجارية يعتد به مخرجات الإلكترونية كدليل اثبات. [1].

---

[1] أعدت وزارة العدل مشروع قانون المرافعات الموحد لسنة 2019 متضمنة نصوص المشروع تعديلا لبعض مواد قانون المرافعات تجيز الإعلان عن طريق الوسائل الإلكترونية القابلة في الحفظ والاستخراج المحددة مسبقا من قبل أطراف الخصومة إلى أن يصدر وزير العدل بالتنسيق مع وزير الاتصالات قرار بشروط وضوابط الخاصة بتنظيم إجراءات الإعلان الإلكتروني او غيره من البيانات الإلكترونية و شهادات التصديق التي تصدرها ويكون التوقيع الإلكتروني في ما يتعلق بالإعلان ذات الأثر المقرر للتوقيع في القانون

[2] د/ الانصارى حسن النيدانى القاضى والوسائل الالكترونية الحديثة دار الجامعة الجديدة 2009 ص213

[1] د/ احمد شرف الدين ضوابط حجية المحررات الالكترونية فى الاثبات تعليق على تحديثات

كما نجد أن أحكام النقض قد أخذت هذه الوسائل في الاثبات والإعتداد بحجياتها كما يشترط توافر الضوابط الفنية والتقنية في تحديد مصدر وتاريخ الكتابة وسيطرت منشئها على الوسائط المستخدمة لانشاءها من خلال نظام حفظ إلكتروني مستقل[1]، وذلك تماشيا مع التطور التكنولوجي في المعاملات وما يرتبه من آثار قانونية يتمثل في عدم اقتصار المحرر على ما هو مكتوب على نوع معين من الدعامات ولا يشترط في الكتابة والأوراق بالمفهوم التقليدي وإنما يمكن قبول كل الدعامات سواء ورقية كانت او إلكترونية. [2]

ونستخلص من ذلك ان التحول الرقمى داخل المحاكم ذات االقضاء العادى سوف يؤثر تاثر ايجابى بتطبيق تلك المنظومة الالكترونية القضائية القانونية الحديثة وهذا التاثر سيلاحظ فى تقليل النفقات والوقت والجهد لكلا من القضاة والمتقاضين والمحامين وكذلك اعوان القضاه كما ان قواعد الاختصاص سوف تتحرر من بعض القيود السابق ذكرها اذا تم تطبيق هذه القواعد على البريد الالكترونى واعتباره موطن قانونى او مختار او خاص او اصلى وبالتالى يجوز رفع الدعوى من اى مكان بناء على البريد الالكترونى المختار والمنتج لاثاره قانونا .

اللائحة التنفيذية لقانون التوقيع الالكترونى فى ضؤ احكام محكمة النقض المجلة الدولية للفقة والقضاء والتشريع العدد 1 لعام 2021 ص 101.

[1] الطعن رقم 17689 لسنة 89 قضائية الصادر بجلسة 2020/3/10 الموقع الرسمى لمحكمة النقض.

[2] الطعن رقم 17051 لسنة 78 قضائية الصادر بجلسة 2019/3/28. الموقع الرسمى لمحكمة النقض.

الخاتمة

راينا دور الثورة المعلوماتية والتكنولوجية فى منظومة القضاء وتاثيرها فى قواعد الاختصاص المحلى من حيث الية رفع الدعاوى ومواعيد الاعلان وتبادل المستندات وايضا ومدى امكانية التماشى مع هذا التقدم وتيسيرا للمتقاضين قى اخذ حقوقهم بالطرق الحديثة و بما لا يخالف مبدا ضمانات التقاضى.

ونامل ان يتخذ المشرع نفس الاجراءات باصدار التشريعات فى قانون الاجراءات المدنية والتجارية بتحديث مواد الاعلان الالكترونى وغيرها بما يخدم العدالة الالكترونية وبعض القوانين المرتبطة به مثل قانون الاثبات وقانون الخبرة لمواكبة ذلك التطور وما له من اثار تفيد العدالة وتاكيدا للضرورة الملحة للاخذ بتكنولوجيا العصر الرقمى فى مرفق القضاء الذى بدا فى تكوين بنية تحتية جيدة اسوة ببعض الدول للتعامل الكترونيا فى الدعاوى الالكتروتية وهو الأمر الذى يؤكد السعى الجاد نحو مواكبة القضاء المصرى لكافة الأنظمة القضائية المتطورة .

وتعمل وزارة العدل بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، على تنفيذ خطة "عدالة مصر الرقمية"، من خلال دعم خطة رفع الدعاوى القضائية عن بُعد، ونظام تجديد الحبس الإلكتروني، وتطوير مكاتب التوثيق على مستوى الجمهورية.

وعلى الجانب الخر تأتي خطة "العدالة الرقمية" في إطار توجه الدولة؛ وتنفيذًا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية نحو نشر المجتمع الرقمي، وتفعيل منظومة إنفاذ القانون في كافة أنحاء الجمهورية من خلال ربط أقسام الشرطة بجهات التحقيق،

ممثلة في النيابة العامة وصولا إلى المحاكم بدرجاتها، بغرض إنشاء منظومة قضائية تكنولوجية موحدة تسهم في تيسير إجراءات التقاضي وتحقيق العدالة الناجزة.

تنفيذ مشروع «عدالة مصر الرقمية» للارتقاء وتطوير آليات التقاضى ومنع الازدحام بالمحاكم.

التوصيات:

سن تشريعات فى بعض نصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية توائم التحول الرقمى بمرفق القضاء المصرى.

اعداد بنية تحتية تكنولوجية لتمكين الجهاز القضائى من العمل بها وذلك بتجهيز القاعات وعمل شبكات استعلام وتقوية شبكات النت والمحمول وتركيب وسائل اتصال مرئية ومسموعة.

تدريب الجهاز القضائى المساعد من الاداريين وارسالهم فى دورات تدريبية مكثفة بالتناوب واعادة النظر بوضع امتحانات مؤهلة عند تعيينهم.

عمل نظام تامين كامل لهذه الشبكات على ان تجدد هذه الانظمة بصفة دورية.

تعديل النظام الادارى لعمل المحضرين بعد ادخال نظام الاعلان الالكترونى.

انشاء محكمة الكترونية متخصصة فى المنازعات الالكترونية تكون تجربة اولية.

وختاماً لهذا العرض، فإن الباحث لا يملك سوى ترديد القول المأثور عن القاضي الفاضل/ عبد الرحيم البيساني وهو يعتذر إلى العماد الأصفهاني، عن كلام استدركه عليه: "إنه قد وقع لي شيءٌ، وما أدري أوقع لك أم لا؟ وها أنا أخبرك به، وذلك إني رأيتُ أنه ما كتب أحدهم في يومه كتاباً، إلا قال في غَدِهِ، لو غُيّر هَذَا لكَانَ أحسنْ، ولَوْ زِيدَ ذاكَ لَكَانَ يُسْتَحْسَن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ ذَاكَ لكان أَجْمَل، وهذا من أعظم العِبَر، وهو دليلٌ على استيلاء النَّقْصِ على جُمْلةِ البَّشَرِ)[1].

(1) راجع العلامة حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م، 14/1.